ماذا عن السياسة النفطية في لبنان في ظلّ اقتراب موعد استخراج النفط؟ أوسكار يمين: ثروتنا تنقذنا من مشكلاتنا مارون الخولي: لتحديد الربح الواقعي

هيثم العجم

18 آذار 2014

لا يزال جدول تركيب اسعار المشتقات النفطية الذي يصدر اسبوعيا، يأخذ جدلا في اوساط النقابات العمالية، اذ يرون انه يشكل عبئاً ثقيلاً بسبب تقلب الأسعار، علما انه يتألف من ثمن البضاعة وأجور النقل البحري وبدلات التأمين والمصاريف المصرفية، اضافة الى الرسوم والضرائب وحصة شركات التوزيع واجرة النقل لاصحاب الصهاريج.

ثمة مقولة تفيد بأن العمل في اصدار جدول اسعار اسبوعي، "لا يوفّر حماية مصالح الشعب الذي يدفع من جيبه ثمن كل ارتفاع للاسعار العالمية في

الاسواق النفطية. فهل ثمة حصرية في القطاع؟ هل صحيح ان ثمة ما يسمى بـ "كارتيل" للنفط يتحكم في السوق المحلية تحت شعار الحصرية؟ وهل يوجد بديل ناجع من جدول تركيب الاسعار الذي يصدر اسبوعيا؟

رئيس تجمّع شركات النفط اوسكار يمين نفى لـ"النهار"، نفيا قاطعا "ان يكون في لبنان "كارتيل" او حصرية في قطاع النفط، اذ بما ان كل الشركات التي تستورد المشتقات النفطية حاليا لديها ترخيص رسمي من الدولة، وتملك مستودعا حقيقيا خاصا على الشواطئ اللبنانية لديه ترخيص أيضاً، فان هذه الشركات تستطيع ان تستورد المشتقات النفطية وفق الترخيص المعطى لها. علما ان اي مؤسسة لبنانية يمكنها الترخيص على اي عقار صناعي موجود على الشواطئ اللبنانية شرط تنفيذ ما هو مطلوب قانونا من وزارات الداخلية، البيئة، النفط، الاشغال، المال فضلا عن دائرة الجمارك الخ... بغية استيراد المحروقات. وبذلك يثبت غياب أي حصرية في موضوع استيراد النفط".

ولفت الى ان في لبنان "14 شركة مستوردة للمشتقات النفطية (عدد لا بأس به مقارنة بصغر مساحة لبنان قياسا ببقية الدول المتوسطة والكبرى)، تستورد المشتقات النفطية من مصادر ودول عدة ومختلفة (هذا امر هو ايجابي بسبب توافر المشتقات بطريقة دائمة وعدم انقطاع السوق في اي وقت من الاوقات)، كل ذلك يؤكد نفي الحصرية عن القطاع، باعتبار ان هذه الشركات تتنافس في ما بينها منافسة شديدة (غير عادلة احيانا وتؤدي الى خسائر كبيرة في بعض الاحيان) أسوة بما هو حاصل في ما بين جميع الشركات العالمية في معظم دول العالم، فضلا عن توافر عشرات الشركات المحلية المتوسطة الحجم التي هي في معظمها تمتلك الصهاريج والمحطات، وتوزع، كما الشركات المستوردة للمشتقات النفطية، على المحطات وتتنافس بشدة في ما بينها ومع الشركات المستوردة، (فتؤثر سلبا على ارباح الشركات مما يؤدي الى عدم التوازن في الارباح مقارنة بالاستثمارات الضخمة المتوافرة في السوق)، مما يثبت ان مقولة "الكارتيل" غير موجودة في الواقع ولا تمت الى الحقيقة بصلة، ويستدعي عدم جواز الحديث عنها.

هل لنشرة "البلاتس" تأثير على أسعارنا المحلية (ارتفاعا او انخفاضا)؟
اوضح ان نشرة "البلاتس" هي مرجعية "تسعير" المشتقات النفطية عالميا، وتاليا فان الدولة تتكل بدورها على هذه المرجعية العالمية، كما معظم الدول، كي "تسعر" هذه المشتقات من خلالها، اذ عندما ترتفع اسعار النفط عالميا (مهما كانت الزيادة العالمية) يدفع المستهلك الزيادة، وعندما تهبط الاسعار عالميا (مهما كان الانخفاض عالميا) تنخفض الاسعار في السوق المحلية بحيث تؤمن وفرها الكامل على المستهلك.
هل ان اكتشاف الثروة النفطية في اراضينا سيزيل اعباءنا الاقتصادية؟
خلص يمين الى اهمية أن استنباط هذه الثروة سيحل معظم مشكلاتنا الاقتصادية ويزيد النمو الاقتصادي، وذلك بالتوازي مع النيات الحسنة والمثابرة في العمل والتعاون مع جميع القطاعات الاقتصادية والنقابات العمالية".

اتحاد النقابات ودور الدولة

اوضح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان مارون الخولي، "أن الوزير الجديد افتتح دخوله الى وزارة الطاقة بتوقيعه على زيادة على سعر صفحية البنزين بنوعيه 98 و95 اوكتان بـ 1100 ليرة خلال 15 يوما من دون ان يكلف نفسه في مراجعة هذه الآلية التي تتبع، بغية الوصول الى تسعيرة عادلة، اذ اسرع الى توقيع جدول تركيب الاسعار عشوائياً من دون ان يدرك بأن مسؤوليته تكمن عبر احتساب حقيقة الارقام المقدمة له وخلفيتها في هذا الجدول".
ولفت الى ان وزير الطاقة، وفق صلاحياته، "معني مباشرة بالعمل على تأمين حاجات سوق الاستهلاك الداخلية بالمنتجات النفطية والرقابة المباشرة على العاملين في قطاع النفط من الاستيراد والتخزين والنقل والتوزيع. كذلك هو معني بأقتراح السياسة النفطية للدولة، ويدخل في صلاحياته تسعير المشتقات النفطية في ضوء الاسعار العالمية وفق سياسة متوازنة تعكس المستويات العالمية لاسعار النفط".

معادلة حسابية جديدة

ولاحظ الخولي "ان الوزير قادر، في المقابل، على "انشاء معادلة حسابية جديدة يحدد من خلالها الربح الواقعي لشركات الاستيراد وليس الربح التراكمي والذي يقوم على سعر المنشأ للبضاعة المستوردة، والتي تعتبر في معظمها ثابتة من اجور نقل الى مصاريف التأمين والرسوم والضرائب، اضافة الى حصة شركات التوزيع وعمولة المحطات، ماعدا ثمن البضاعة المخزنة اصلا في المستودعات منذ اشهر".

ورأى ان على هذه الحكومة، في حال نالت الثقة "ان تعمد الى توفير استقرار الاسعار، في سبيل حماية المستهلك وذلك عبر التخلي نهائيا عن جدول تركيب الاسعار وتحرير السوق، وعدم وضع سقف لسعر المحروقات وترك المجال للمنافسة التجارية في ما بين الشركات المستوردة والموزعة وفك البنية الاحتكارية للشركات البترولية، وايجاد تشريع واضح يمنع الاحتكار ويشجع المنافسة".

في المحصلة، ان اكتشاف الثروة النفطية في الاراضي اللبنانية سيحقق ازدهارا اقتصاديا غير مسبوق في البلاد، مما يخفف من حدة الجدل حيال احقية من "يُسعر" المحروقات في لبنان، في ظل ضرورة احياء وزارة النفط وتاليا فصلها عن الطاقة، وذلك بعدما بات لبنان على طريق التنقيب عن الغاز والنفط.

haytham.ajam@annahar.com.lb